العدد(1338) السنة السادسة -الاربعاء (8) تشرين الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

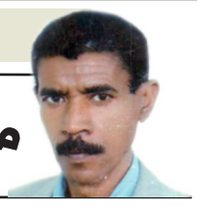

مجالس محلية

عبد الزهرة المنشداوي

انتخابات المجالس المحلية المزمع اجراؤها والتي تفصلنا عنها اشهر قليلة لاشك بانها ستكون نقطة تحول لا في المجال السياسي فقط بل في كل مسارات الحياة عندنا وهذا هو ما مطلوب ومأمول منها ولكن ومع اقتراب موعد اجرائها فان الصدى الذي تعكسه لدى المواطن لا يزال خافياً ويدلل على ان اكثر المواطنين يعزفون عن المشاركة فيها.يعود السبب في ذلك الى عدة امور ولكن اهمها ان المواطن لم يلمس والى الان الجدية في العمل خاصة في المجالات الخدمية فالمناطق التي يعيش فيها تعاني مشاكل عدة لا مشكلة واحدة وان الترقيعات التي تقوم بها الاجهزة المختصة غير ذات فائدة فمشاكل مياه الشرب بقيت على ما هي عليه والشوارع ما زالت عارية وطفح المياه يغمر البيوت ولا يوجد حل جذري له. المواطن يسمع في كل يوم عن الميزانيات الضخمة التي تخصص لهذه المدينة ولذلك القضاء ولكن بالنتيجة لا مشروع ينفذ ولا مشكلة تحل ويتساءل اين ذهبت هذه الاموال ولمن تصرف ؟

مما يؤسف له ان اغلب المسؤوليات انيطت باشخاص غير مؤهلين بالكامل للقيام بهذه المهام الجسيمة ونعني بالتأهيل الشهادة والخبرة اضافة الى التمتع باخلاقية من شأنها الحرص على المال العام ووضعه في المكان المناسب من اجل خدمة الجميع لكن المؤشرات اغلبها تتجه الى غير ذلك .فالمسؤول الذي تربع على كرسي المسؤولية فهم منها على انها فرصة تبيح له استغلالها الى ابعد حدود الاستغلال بعد ان امن الرقابة والمساءلة وتحصن بحصن الحزب والطائفة والجماعة المستفيدة التي تنظر بعين التهديد لمن ينتقد او يشير الى مكمن فساد في هذه الدائرة الخدمية اوتلك.

الذي تحقق من تجربة السنين الماضية ان المسؤول (جير) الخدمة العامة التي عهدت اليه لصالحه بالتمام واحاط نفسه باشقائه واقربائه واباح لهم العبث بمال المواطن دون وازع من ضمير .ذكرنا ضرورة توفر التأهيل العلمي والخبرة لمن انيطت به المسؤولية ويبدو ان المعنيين (المسؤولين الجدد) انتبهوا الى هذه الناحية وراحوا يتسارعون الى الانضمام الى جامعات وكليات اهلية تضمن لهم الشهادة ليسدوا بها الباب على منتقديهم وهي شهادات لا تختلف كثيرا عن الشهادة الجامعية المزورة التي كانت تباع في (شارع مريدي) العتيد ويكفي لنا زيارة جامعة من هذه الجامعات لنطلع على اسماء المسؤولين الذين دفعوا المال من اجل الحصول عليها ليس من خلال الاجتهاد والدراسة بل عد سنين أربع لاغير.

هؤلاء وتجربتهم مع المواطن لابد من ان تنعكس سلبا على المشاركة في انتخابات المجالس المحلية القادمة من خلال احجامه عن المشاركة لكي ينفض يده من اخرين استغلوا صوته ليثروا على حسابه ويتركوه يخوض في الوحل شتاء ويلتمس رحمة بائع قناني الغاز او يستجدي النفط الابيض لينير ظلمته .

صراحة لا نعلم باي وجه ستتنافس بعض الجهات التي صدمت المواطن بادائها وفسادها الاداري وماذا ستقول له وهو الذي خبرها في الصيف والشتاء في الوزارة وفي الاماكن العامة.

هؤلاء وتجربتهم مع المواطن لابد من ان تنعكس سلبا على المشاركة في انتخابات المجالس المحلية القادمة من خلال احجامه عن المشاركة لكي ينفض يده من اخرين استغلوا صوته ليثروا على حسابه ويتركوه يخوض في الوحل شتاء ويلتمس رحمة بائع قناني الغاز او يستجدي النفط الابيض لينير ظلمته.

بسبب غياب رقابة المجالس البلدية

أصحاب المولدات الاهلية لم يلتزموا بتعليمات مجلس محافظة بغداد

بغداد- كريم الحمداني

منذ اكثر من شهر اصدر مجلس محافظة بغداد –لجنة الطاقة- تعليمات تلزم اصحاب المولدات الاهلية بتنفيذ جملة من التعليمات حول تنظيم عملهم من ناحية ساعات التشغيل وسعر الامبير والتعويضات وغيرها ، لكن مع مرور هذه الفترة نجد عدم تطبيق هذه التعليمات في كل مناطق بغداد واحيائها ، بعض اصحاب هذه المولدات يقولون بأنهم لم يتم تبليغهم بهذه التعليمات واخرين يتذرعون بأرتفاع اجور الوقود حيث انهم لم يجهزوا بحصصهم من قبل وزارة النفط والبعض يتحجج بغلاء قطع الغيار والتصليح عند عطب المولدة وغيرها من الاعذار التي باتت لاتنطلي على احد ، لجنة الطاقة في المجلس وعلى لسان رئيسها اكد بأنهم عمموا التعهد الخطي على جميع المجالس البلدية والاقضية حتى يتم توزيعه على اصحاب المولدات كل حسب قاطعه ويتضمن التعليمات كافة والتي نشرت في مختلف وسائل الاعلام وبات المواطن على دراية بها ولم يتم للان تطبيقها.

المواطن ابو جهاد يسكن محلة٧٠٩ حي الخليج العربي منطقة بغداد الجديدة يقول سمعنا بتعليمات لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد ولكنها في الواقع لم يتم تطبيقها من قبل اصحاب المولدات في حينها وفي عموم منطقة بغداد الجديدة ، مايزال صاحب المولدة المشترك عليها يتقاضى(١٢) الف دينار سعرا للامبير الواحد مع ان المجلس قد حددها(٩) الاف وساعات التشغيل لاتتجاوز ست ساعات والتعليمات نصت على(٨) ساعات مقسمة ليلا ونهارا مشيرا الى ان المواطنين يعانون الحيرة ولا يجدون جهةتتفهم هذه القضية خاصة ان الحي ليس فيه مجلس بلدي يمكن ان يقصدوه بعد ان نقل مقر المجلس الى بناية طيران الجيش في نهاية منطقة المعلمين ، اما المواطن حسين علي من الزعفرانية محلة٩٥٠ فقد يسأل المجلس البلدي في المنطقة ما جدوى اصدار مثل هذه التعليمات اذا لم يتم تطبيقها حيث مازال اصحاب المولدات يتقاضون (١٢) الف دينار وساعات تشغيل اقل من المقرر دون مسألة من قبل المجلس اما المواطن ابو اركان من مشروع الوحدة فقال ان سعر الامبير وصل الى(١٥) الف دينارولا تتعدى ساعات التشغيل الخمس ساعات ودون تعويض عن ساعات الكهرباء الوطنية او ايام عطب المولدة ، وقال المواطن ابو عمر من منطقة الدورة محلة ٨٤٨ اصبح على المواطن ان يقسم راتبه حيث نصفه يذهب لشراء الامبيرات بعد ان اصبح الاعتماد عليها بسبب تذبذب التيار الكهربائي وصل سعر الامبير في منطقتنا (١٢) الف دينار ولم نلمس من اصحاب المولدات تقيداً بتعليمات مجلس محافظة بغداد اما المواطن ابو ابراهيم من منطقة البلديات محلة٧٣٠ فقال بعد صدور تعليمات مجلس المحافظة ارتفع سعر الامبير في المنطقة واصبح يتراوح بين(١٢)-(١٥) الف دينار وساعات تشغيل قليلة وكثرة العطلات المفتعلة التي يلجأ اليها بعض اصحاب المولدات لايقافها عن العمل حتى تفرق لهم استهلاك الوقود .وقال المواطن ابو سمير من منطقة اليرموك حي الداخلية محلة٦١٤ ان صاحب المولدة في حينا يتقاضى (١٥) الف دينار للامبير الواحد دون تعويض اما المواطنة ام صباح من حي الخضراء- النسيج-محلة٦٣٣ فأكدت ان صاحب المولدة رفع سعر الامبيرالى (١٥) الف دينار والغريب في الامر ان هذه الزيادة حصلت بعد صدور تعليمات مجلس المحافظة اما المواطن ابو وسن من منطقة الاعظمية راغبة خاتون محلة٣٢٠ فقال اني ادفع شهريا(٦٠) الف دينار وانا اعيش على راتبي التقاعدي البالغ(٣٠٠) الف دينار كل شهرين.

شكاوى

ميناء ام قصر ..مشكلة رافعات

المواطن كريم الشمري من بغداد في رسالة الشكوى التي بعث بها يشير الى عدة سلبيات تكتنف العمل في ميناء ام قصر فهو يذكر ان اغلب الرافعات التي تعمل في الميناء عاطلة وان المستورد يعاني التأخير في انزال حمولته التي يدفع عنها الضريبة عن مدة بقائها على ظهر السفينة اضافة الى ان الميناء مجهز بسونار يتيح معرفة مفردات البضاعة بصورة دقيقة ولكن مع ذلك فان هناك من يقوم بالتفتيش يدويا ودائما ما تتبعثر السلع نتيجة ذلك ويضيف ان هناك مبالغ تفرض على مستورد البضاعة وتحت ابواب مبهمة وعلى سبيل مبلغ ٣٥ الف دينار يطلق عليها (باب) و١٥٠ الف دينار كشف ومبالغ عديدة اخرى لا يقتنع بها دافع الضريبة

الشباب والدراسات العليا

المواطن احمد عبد الواحد، الرسالة التي بعث بها تتحدث حول المشكلة التي يعاني منها الطلبة الشباب من خريجي الجامعات عند تقديمهم طلبات الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للحصول على شهادة الماجستير او الدكتوراه ويلخص المشكلة بان اغلب الذين يحصلون على هذه الدراسات هم من الكبار في العمر نتيجة حصولهم على استثناءات من الشروط ولاسباب عدة مما قلص من فرص الشباب للحصول على الشهادة الدراسية التي يطمحون إلى الحصول عليها في حين يعلم بان الشباب يجب ان تكون حصتهم الاوفر من غيرهم كونهم يمثلون المستقبل للعراق الناهض ولا يجب ان يحجموا تحت مثل هذه الذرائع وانه لا يستكثر الشهادة العلمية على الاخرين لكنه على علم بان اغلبهم لا يطمح بها الا لاسباب شخصية بحتة منها نيل راتب اكثر او الحصول على منصب لذلك يرى ان تأخذ الوزارة ذلك بالحسبان في المستقبل.

تربية ديالى وهذه الشكوى

المواطنة ام ضحى من مدينة الصدر بعثت برسالة تشكو فيها من ان تربية ديالى تمانع في تزويد الطلبة المهجرين بوثائق نقلهم وهي لديها ثلاثة ابناء الان مهددون بالطرد من المدرسة بسب عدم حصولهم على الوثائق وهي على علم ان باقي مديريات التربية قد زودت الطلبة المهجرين بوثائقهم باستثناء تربية ديالى التي ما نعت في ذلك حسبما عرفته من المعنيين لذلك تطالب وزارة التربية بالالتفات الى ذلك وحث هذه المديرية على العمل في هذا الاتجاه.

رسالة العدد

شاغلو مجمع الصالحية يناشدون

الدستور حجر الاساس الذي ينظم الحياة ويترتب على الجميع احترامه وفي باب الحقوق والحريات اكدت الفقرات ١٤ و١٥ و١٦ان العراقيين متساوون امام القانون فيما نصت الفقرة ٣٠ على ضمان الدخل المناسب والسكن المناسب اي ان على الدولة توفير السكن لا المساهمة في زيادة عدد العوائل التي حرمت من الحصول عليه.

لقد صدرت عدة قرارات غير معروفة المصدر تهدد باخلاء المجمع السكني في منطقة الصالحية في بغداد من شاغليه الذين سكنوه بصورة رسمية وشرعية منذ عشرات السنين لكونهم موظفي خدمة عامة ولا نعلم باية ذريعة يتم اخلاء هذا المجمع وتخصيصه لاخرين؟

لقد اصدرت الجهات التشريعية قبل احداث ٢٠٠٨/٤/٩ قرارا بتمليك الدور السكنية التابعة للدولة الى شاغليها وفق احكام بيع وايجار املاك الدولة وقد قامت عدة وزارات بتطبيق ذلك ومن ضمنها مجمع الصالحية السكني لكن الاحداث التي المت بالبلد حالت دون ذلك لكن بعدها تمت المتابعة وتم اصدار قرار بشان تطبيق تمليك السكن لشاغليه في هذا المجمع عندما الت ملكيته الى وزارة الاسكان والتعمير ومن ثم الى وزارة المالية وقد تم تشكيل لجان خاصة قامت بتهيئة الاولويات والمستمسكات المطلوبة من اجل التمليك ولكن الى الان لم يتم التطبيق.

لذلك نناشد مجلس رئاسة الوزراء بشمولنا بتطبيق القرارات المتخذة بهذا الصدد ليشعر المواطن بمساهمة الدولة الفعلية في بناء المجتمع والمساعدة في استقراره والحصول على حقوقه التي نص عليها الدستور العراقي علما بان شاغلي المجمع هم من الموظفين ذوي الخدمة الطويلة وكانت تستقطع من رواتبهم بدلات ايجار تكاد تغطي تكاليف بناء الشقة لطول فترة الاستقطاع ..مع جزيل الشكر.

الكتور
منجد عبد الباقي النائب
من سكنة مجمع الصالحية

نلفت عنايتكم

مدينة الصدر

هل يعني اقرار مشروع ١٠× ١٠ الذي اقره مجلس الوزراء لتطوير مدينة الصدر توقف المشاريع فيها؟

اجور نقل

تتصاعد اجور النقل ما بين مناطق بغداد الى اعلى مستوياتها فتثقل كاهل المواطن المثقل اساسا بتصاعد اسعار السلع ولا توجد جهة تتبنى وضع تسعيرة ملزمة.

جسر في بغداد

لا نعلم لماذا الاصرار على ترك شواخص الخراب والدمار قائمة في كل ركن من اركان مدينة بغداد بينما النية تتجه الى تجميلها؟ جسر بغداد الجديدة للمشاة خير دليل على شواخص الخراب.

دور عرض

دور العرض السينمائي في بغداد لابد من بعث النشاط في اوصالها فالجمهور متعطش الى قضاء الامسيات الجميلة وايام العيد وتجربة المسرح الوطني بالعروض المسائية يمكن ان تشكل دافعا لذلك.

عقار

قرض المصرف العقاري لم يسلم من تلاعب المتلاعبين واستلام القرض دائما ما يجري على تفاهمات جانبية بين صغار الموظفين والاولية لمن يدفع..للعلم ليس غير.

موقف

وزارة المالية لا تزال على موقفها من حرمان عشرات العوائل من منتسبي هيئة التصنيع العسكري المنحلة.

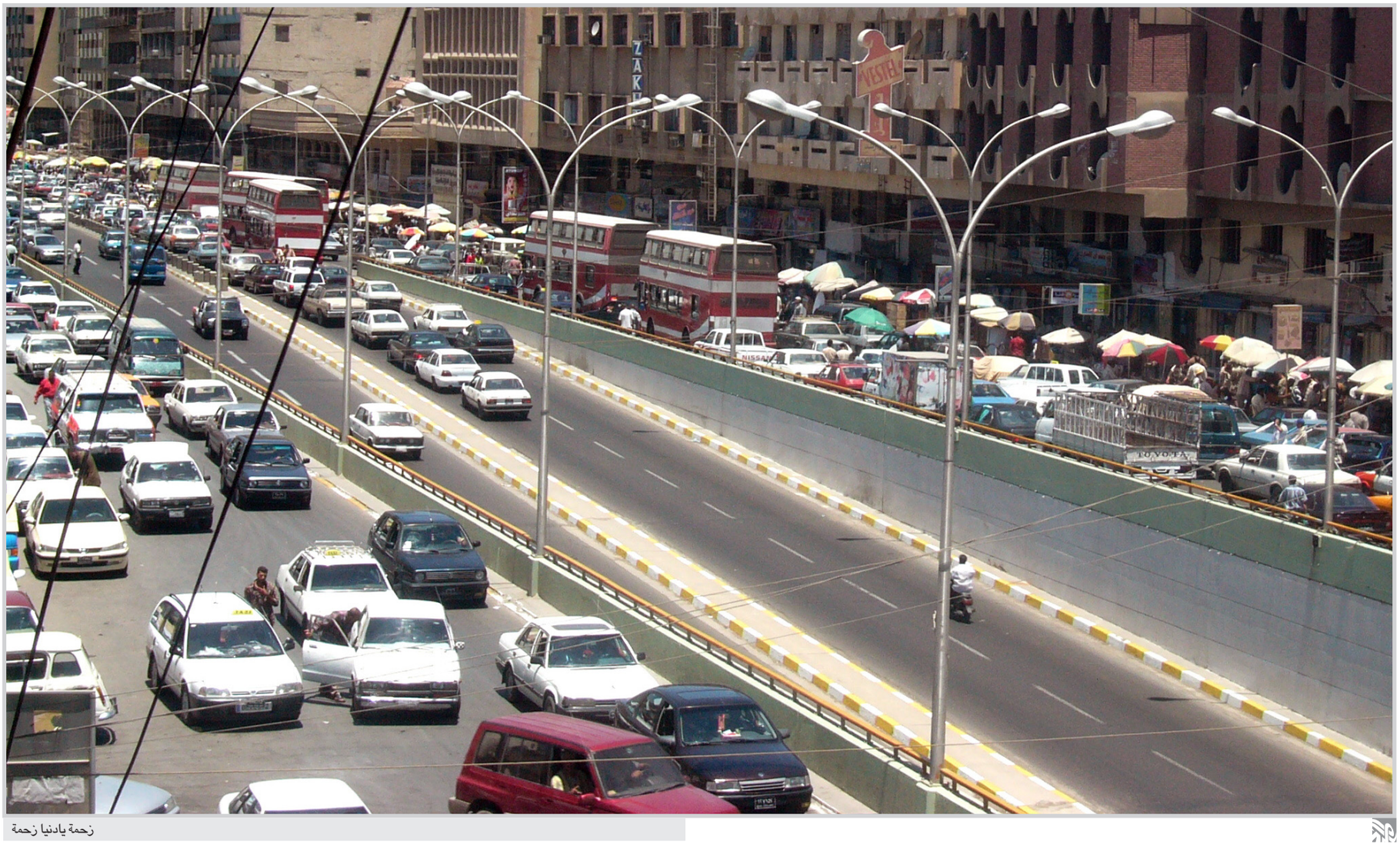

زحمة يادنيا زحمة